العرب
الثلاثاء 2020/12/01
السنة 43 العدد 11898

الموجة الثانية للثورات تؤكد استمرارية زخم «الربيع العربي»

المحرك الرئيسي لانتفاضات 2011 لا يزال يغلي تحت وقع سياسات الأنظمة في المنطقة العربية

تمنح السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تعيشها المنطقة العربية، دليلا ملموسا على أن هناك موجة ثالثة لـ"الربيع العربي" بعد مرور عقد من الزمن على اندلاع أولى شرارات انتفاضات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في ظل تأكيد المحللين على أن ما حصل في عام 2011 لا يزال يشكل المحرك الرئيسي للمنتفضين في بلدان أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار الدروس التي جعلت من احتجاجات السوريين واليمنيين تأخذ مسارا دمويا عكس تونس التي قطعت شوطا في إرساء الديمقراطية رغم الصعوبات الكثيرة.

لندن - سقطت أحلام كثيرة بسبب الفوضى السياسية والنزاعات الدامية في معظم الدول التي شهدت انتفاضات شعبية غير مسبوقة ضد حكام متسلطين في الشرق الأوسط، لكن ثورات جديدة قامت خلال 2019، أثبتت أن روح الثورة التي اندلعت قبل عقد في ما يعرف بـ"الربيع العربي" يبدو أنها لم تمت.

فقبل عشر سنوات، انطلقت شرارة "الربيع العربي" الأولى في تونس، ثم امتدت الى مصر فالبحرين وليبيا وسوريا واليمن، وقد حمل المتظاهرون شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، وبالفعل، سقط أربعة رؤساء كانوا حكموا بلادهم لعقود. وفي العام الماضي، ردّدت حناجر المطالبين بالتغيير الشعار ذاته في الجزائر والسودان ولبنان والعراق.

أرشين أديب مقدم

ثورة 2011 ستؤدي بنا إلى معايشة موجة أخرى للتظاهرات

آصف بيات

ما شهده 2019 من انتفاضات أثبت أن الربيع العربي لم يمت

ويعتقد محللون أن الموجة الثانية من الاحتجاجات في تلك الدول استقت الدروس والعبر من الموجة الأولى، فالمتظاهرون لم يعودوا قانعين بإطاحة الحكّام السلطويين الطاعنين في السن، بل باتوا يستهدفون هياكل الدولة العميقة. لكنهم يحرصون في الوقت نفسه على تفادي الانقسام على أساس هوياتهم وانتماءاتهم، ويطالبون بتنظيم انتخابات جديدة يُعتد بها وتكون مدخلا لتحقيق طموحاتهم في دولة قوامها العدالة والمسؤولية وتطبيق القانون على قدم المساواة.

دوافع وتحديات التغيير

يكمن التحدي الذي تواجهه كل دولة واجهت أو تواجه انتفاضات شعبية في إيجاد المسار المؤدي إلى عملية انتقالية سياسية واقتصادية ترضي الشارع، وحتى تونس التي نجحت في المضي قدما في ترسيخ أسس الديمقراطية، لم تعثر بعد على السبيل للمضي قدماً، وبالتالي فإن عجلة التاريخ تدور مرة أخرى، لكن المقبل من الأيام لا يزال طي المجهول.

ويؤكد آصف بيات، صاحب كتاب "ثورة دون ثوار" حول الربيع العربي، أن موجة انتفاضات 2019 في الجزائر والسودان ولبنان والعراق أثبتت أن الربيع العربي لم يمت، بل تواصل في دول أخرى في المنطقة معتمداً إلى حد كبير على الممارسات الجماعية نفسها".

وخرج مئات الآلاف من المتظاهرين في الشوارع في دول اتفق على تعريفها ضمن مصطلح "الموجة الثانية من الربيع العربي" للمطالبة بالحرية والعدالة، فصرخوا ضد فساد أنظمتهم، واشتبكوا مع أجهزتها الأمنية، ولكن أولئك المحتجين يقفون على مفترق طرق أحلام الحرية والازدهار.

ويقول الأستاذ في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية التابعة لجامعة لندن، أرشين أديب مقدم، لوكالة الصحافة الفرنسة إن "المحرك الرئيسي للربيع العربي لا يزال يغلي تحت السياسات العربية". ويضيف أن "سنة 2011 أدت بنا إلى 2019، و2019 ستؤدي إلى موجة جديدة من التظاهرات".

والموجة الثالثة، والتي ألمح إليها أديب مقدم، في تفسيرات البعض إذا أخذنا في الاعتبار حركات الاحتجاج في عام 2019، التي غيرت الوجوه في العراق ولبنان، والإطاحة بنظام عمر البشير في السودان ونظام عبدالعزيز بوتفليقة في الجزائر مع الإبقاء على مؤسسة الحكم العسكرية كما هي.

وعلى غرار دول أخرى، تابع شباب السودان في العام 2011 بحماس ما يجري في دول عربية من حولهم وبدأوا في تنظيم احتجاجات صغيرة، وبدأت بعض الأجسام المهنية في التشبيك والتنسيق في ما بينها للضغط على نظام عمر البشير الذي تسلم الحكم في 1989، لكنه كان أقوى من تحركات محدودة.

وقامت أجهزة الدولة الأمنية بقمع تظاهرات غير مسبوقة خرجت في 2013 ضد رفع الدعم عن الوقود، ما أدى إلى سقوط العشرات من القتلى، لكن تلك التظاهرات بينت في الوقت ذاته شوق كثيرين إلى تغيير في النظام على غرار دول "الربيع العربي" وهو ما حصل بالفعل في أبريل العام الماضي حينما أطاح الجيش بالبشير.

نفس الأمر كان حصل في الجزائر قبل عشر سنوات، فمع انتفاضة تونس حصلت تحركات اجتماعية جزائرية وقعت خلالها اشتباكات مع القوى الأمنية. لكن السلطة عمدت مسرعة إلى رفع الأجور والإعانات للمواطنين بهدف إرساء الهدوء في بلد لطالما لاحق سكانه الخوف من تكرار سنوات "العشرية السوداء".

ويقول الناشط الجزائري زكي حناش، إن صدمة الحرب الأهلية "منعت الجزائريين" من النزول إلى الشارع بالحجم نفسه كما في دول أخرى، لكن ذلك لم يمنعهم "من متابعة ما يجري في تونس ومصر وسوريا بحماسة تختلط بالخوف".

وفي تلك الفترة كان في إمكان السلطة أن تستعين بأموال عائداتها النفطية لتهدئة الاحتجاجات الاجتماعية، ولكن في فبراير العام الماضي، بدا الوضع مختلفا مع تراجع أسعار النفط وفراغ خزينة الدولة، حيث استغل الجزائريون الوضع ليسقطوا نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وأعادت التظاهرات التي عرفت لاحقا بـ"الحراك"، إلى الذاكرة مشاهد الاحتجاجات ضد النظامين اللذين حكما تونس ومصر لعقود وسقطا في 2011. ويقول حناش "تعلمنا من الربيع العربي" ومن أبرز دروس "الربيع العربي" الحفاظ على سلمية التحركات لمنع أن تنزلق البلاد نحو السيناريو السوري.

أزمات مختلفة بهدف واحد

لا يمكن فصل تحركات الموجة الثانية من "الربيع العربي" في كل من السودان والجزائر، رغم أن النظامين السابقين كان يمسكان بلديهما بقبضة من حديد، عن السياقات التاريخية التي تحصل في كل من العراق ولبنان، والتي أدت في نهاية المطاف إلى قيام احتجاجات عارمة ضد الحكومتين في بغداد وبيروت.

فعندما سقط نظام صدام حسين بعد الغزو الأميركي للعراق في العام 2003، لم يكن البديل نظاماً ديمقراطياً قوياً بلا فساد ومحسوبية، فقد احتج العراقيون سنوات طويلة دون جدوى قبل أن ينتفضوا على نظام ينهش الفساد مؤسساته.

ويقول علي عبدالخالق، الناشط والصحافي العراقي، الذي شارك خلال 2011 في إنشاء مجموعة "شباب فبراير"، التي نظمت تظاهرات بساحة التحرير في بغداد ضد حكومة نوري المالكي المتهمة بالفساد، إن "الربيع العربي بالنسبة إلينا مثل الانطلاقة الجديدة لإصلاح النظام الديمقراطي بعدما كنا خرجنا من نظام سيء بقوة الاحتلال الأميركي".

على مر السنوات، شهد العراق تظاهرات متقطعة، في وقت كانت البلاد تغرق أكثر في صراعاتها السياسية الداخلية ومشاكلها الأمنية خصوصاً مع ظهور الجهاديين، وتجذر الفساد في مؤسساتها حتى طفح كيل الشعب في أكتوبر الماضي وعمّت البلاد تظاهرات تطالب هذه المرة بإسقاط النظام والطبقة الحاكمة بالكامل، وأجبرت حكومة عادل عبدالمهدي على الاستقالة.

وفي لبنان، لم يكن الوضع مختلفا كثيرا رغم أن الانتفاض على الطبقة السياسية ليس سهلا، فالنظام يقوم على أحزاب تقليدية تتقاسم كل تفاصيله ولكل منها مصالحها وقواعدها الشعبية. ومع ذلك استجمع اللبنانيون قواهم بعد سنوات من اللامبالاة السياسية وتحركوا لإنهاء حكم تلط الطبقة.

ويقول الناشط من أجل التغيير في لبنان منذ 1998، عماد بزي، والذي ساهم في 2011 في الإعداد للتظاهرات للالتحاق بركب ما فعله المتظاهرون في تونس، إن "الربيع العربي منحنا الأمل حين رأيت التغيير في تونس ومصر، سألت نفسي، لماذا لا يكون هناك تغيير في لبنان أيضاً؟".

ماذا حلّ بالرؤساء الذين شهدت بلادهم ثورات «الربيع العربي»؟

الصور لفرانس برس وسانا

الاستثناء التونسي.. الديمقراطية تغير المعادلة

تونس - تواصل تونس عملية التحول الديمقراطي بعد مضي عشر سنوات على ثورات ما يسمى "الربيع العربي" رغم المطبات الكثيرة، التي لا تزال تعيق تحقيق الهدف متميزة عن الدول الأخرى، التي قامت فيها انتفاضات شعبية لكنها وقعت فريسة القمع أو الحرب أو الفوضى.

لكن الحصيلة الدامية لهذه الثورات، خصوصا في سوريا وليبيا واليمن، وبدرجة أقل في مصر والبحرين، لم تمنع من تردّد صدى شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" حتى اليوم، ومع ذلك تبدو الآمال بتحقيق المطلوب بعيدة المنال حاليا بحسب ما تظهره الأحداث على أرض الواقع.

ومن الواضح بحسب الباحثين والمحللين والمراقبين أنه على الرغم من التجاذبات السياسية العميقة التي طغت على المشهد العام في تونس إلا أن اتخاذها لمسار ديمقراطي بعيدا عن لغة السلاح أنقذها من الدخول في حرب أهلية كما هو حاصل في جارتها ليبيا.

ويبدو أن الإرث القديم، الذي خلفه الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة حول التعاطي مع الأزمات بأن يكون البحث عن الحلول على طاولة المفاوضات للخروج من أي مشكلة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية مهما كانت تعقيداتها كان من بين الأساليب التي جنبت تونس الوقوع في فخ نزاع مسلح.

وفي 17 ديسمبر 2010، أدى إشعال البائع المتجول محمد البوعزيزي الذي كان يعاني من الفقر ومضايقات الشرطة، النار بنفسه إلى قيام انتفاضة شعبية في البلاد، لتصل إلى ذروتها يوم 14 يناير 2011، حينما سقط نظام الرئيس زين العابدين بن علي بعد 23 عاما من الحكم.

وبعد مخاض عسير للخروج من المأزق تم الاستنجاد بالسياسي المحنك الباجي قائد السبسي لتولي رئاسة الحكومة الانتقالية حتى إجراء انتخابات تشريعية أفرزت برلمانا هجينا لأول مرة، حيث بات تيار الإسلام السياسي ممثلا في حركة النهضة، التي جاءت في المركز الأول متحصلة أكثر من 40 في المئة من مقاعد المجلس التأسيسي في أول انتخابات حرة في تاريخ البلاد، ضلعا أساسيا في المشهد السياسي حتى اليوم.

ويلقى بعض المحللين باللوم على النهضة، التي حاولت الاستفراد بالحكم من أجل تحقيق غاياتها منذ ذلك التاريخ، وها هي اليوم تحصد ثمار تعنتها على المسك بالسلطة بطرق ملتوية في الخفاء وتبدو في الظاهر أنها وفق ما يمليه الدستور وقوانين البلاد.

وانتخب المجلس التأسيسي منصف المرزوقي، وهو ناشط يساري، رئيسا بفضل تحالفه مع الإسلاميين، وبينما كان يفترض أن يكون في قصر قرطاج لمدة عام فقط، ظل حتى العام 2014 حينما تبنت الدولة دستورا جديدا، وعليه تم تنظيم انتخابات تشريعية فاز بها حزب نداء تونس المناهض للإسلاميين، وانتخب السبسي رئيسا للبلاد عن طريق الاقتراع العام.

وبعد خمس سنوات، من ذلك التاريخ باتت حركة النهضة الإسلامية من جديد الكتلة الأولى في المجلس، لكن مع حصولها على ربع المقاعد فقط، وانتخب الأستاذ الجامعي المتقاعد قيس سعيد رئيسا للبلاد.

وتثبت كل المحطات الانتخابية رغم ترافقها مع أزمات سياسية ومراوحة في مسار الإصلاحات وكذلك التهديدات والهجمات الإرهابية التي تبناها تنظيم داعش في 2015، أن البلاد سلكت بعد الثورة المسار الديمقراطي.

إخفاقات تغطي على المكاسب

في ذكرى الثورة السورية.. مخاضات الواقع تلاحق اللاجئين

دمشق - تدخل الثورة السورية عامها العاشر، مثقلة بالكثير من الأزمات السياسية والانتكاسات العسكرية، فضلا عن أزمة اللاجئين السوريين، ومئات الآلاف من المعتقلين في سجون نظام الأسد.

ورغم أن تجاربهم تركت ندوبا لم تندمل وذكريات مؤلمة، إلا أنها لم تكسر شبانا وشابات انتفضوا ضد النظام السوري وعانوا من التعذيب والقصف والتهجير، ولم يسمحوا للندم أن يجد إليهم سبيلا، وهم يتطلعون إلى تحقيق طموحاتهم مهما كانت التكاليف.

معظم اللاجئين، رغم معاناتهم، لا يرغبون في العودة ما لم يتوفر انتقال سياسي لا يكون بشار الأسد طرفا فيه

ومع اقتراب الذكرى العاشرة لاندلاع الثورة السورية، لا يزال أكثر من 13 مليون سوري نزحوا منذ اندلاع الحرب الأهلية في الخارج، وهو ما يمثل 60 في المئة من عدد السكان قبل الحرب، وهي نسبة نزوح لم تشهدها دولة من قبل خلال العقود الأخيرة.

وبينما اضطر الآلاف من السوريين إلى النزوح داخل الأراضي السورية، اتخذ آخرون خيار الابتعاد عن البلاد، فقد احتضنت دول في الشرق الأوسط وهي لبنان والأردن والعراق وتركيا، أكثر من 5.5 مليون لاجئ مسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، بينما استقبلت أوروبا أكثر من مليون سوري.

وكان الآلاف من الشبان السوريين قد خرجوا في مارس 2011 إلى الشوارع مطالبين بإسقاط نظام عائلة الأسد التي تحكم البلاد منذ العام 1970. وقد هتفوا ضد الرئيس بشار الأسد، آملين أن يكون مصيره شبيهاً بمصير حسني مبارك في مصر وزين العابدين بن علي في تونس.

لكن قمع النظام كان أكبر بكثير مما توقعوه، فبطشت الأجهزة الأمنية والعسكرية بالمتظاهرين ولاحقت الناشطين، ودفع البعض حياته ثمن هتافه ضد النظام، وفقد آخرون حريتهم بينما وجد كثيرون الخلاص عن طريق اللجوء.

ومرت سنوات على اندلاع الحراك الشعبي في سوريا عقب أحداث أثارت غضب الشارع السوري، كان أبطالها أطفال مدينة درعا جنوب البلاد، حين قام النظام السوري باعتقال 15 طفلا، وعذبهم بوحشية، بسبب كتابتهم على حائط مدرستهم في المدينة شعارات مناهضة للأسد.

وتوسعت رقعة الاحتجاجات التي بدأت كمظاهرة صغيرة في العاصمة دمشق إلى مدن عدة وتشمل لاحقا كل المحافظات السورية وتمثلت مطالبات المتظاهرين السلميين آنذاك، بالحرية والكرامة وإسقاط نظام الأسد، الذي يحكم في سوريا منذ خمسة عقود.

إلا أن النظام السوري، واجه المظاهرات السلمية بجميع أنواع الأسلحة الثقيلة، والقمع المنهج الذي تمثل بالقتل والاعتقال والتعذيب وسياسة التهجير، وذلك بالاعتماد على ميليشيات طائفية عابرة للحدود، ودول إقليمية كبرى كروسيا وإيران. واليوم تبدو روح الثورة لا تفارق الكثير من اللاجئين الذين اتجهوا إلى دول أوروبية وثمة قصص لناشطين سوريين انتهى بهم الأمر لاجئين في أوروبا، لكن تجربتهم لم تجعلهم يندمون يوماً على خيار "الثورة".

ومن بين هؤلاء عمر الشغري، الذي يعيش اليوم في ستوكهولم يستحضر صور حارسين تعرض على أيديهم للتعذيب خلال اعتقاله في "الفرع 215، أحد الأفرع الأمنية الذائعة الصيت في سوريا بعدما هاجر من البلاد وهو في سن الخامسة عشرة، وقصته هي واحدة من بين المئات من القصص التي تعرض لها السوريون خلال فرارهم من أتون الحرب.

ومع استعادة النظام السوري السيطرة على مناطق عدّة، تصاعدت الدعوات، في الدول المجاورة، المطالبة بعودة اللاجئين إلى بلادهم، لكن اللاجئين يرهنون عودتهم بشروط لطالما أُهملت إلى حدّ بعيد في خضم المساعي السياسية الرامية إلى إيجاد حل للنزاع السوري.

وفي سبيل فهم مواقف اللاجئين من العودة، تابعت مراكز الأبحاث من بينها مركز بيو ومركز كارنيغي للشرق الأوسط، وغيرها من مؤسسات الفكر تطلعات السوريين الذين يسعون جاهدين إلى بناء حياة ذات معنى في دول المهجر وهم يحلمون في الوقت ذاته بالعودة إلى وطنهم دون أن يكون بشار الأسد على رأس السلطة.